



**الاستراتيجية العربية  
للنهوض بعمل المرأة  
في إطار أهداف  
التنمية المستدامة 2030**





منظمة العمل العربية

# الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

أقرت في مؤتمر العمل العربي في دورته 46 (القاهرة - جمهورية مصر العربية إبريل / نيسان 2019)  
(بموجب القرار رقم 1651)







## الفهرس

5	• تقديم
7	• منطلقات الإستراتيجية
10	• رؤية وأهداف الإستراتيجية
11	• محاور عمل الإستراتيجية
12	• المحور الأول - الإطار التشريعي والمؤسسي
19	• المحور الثاني - الإطار الاقتصادي والاجتماعي
31	• المحور الثالث - الإطار الإعلامي والتوعوي
36	• المستهدفون
36	• آليات المتابعة والرصد
37	• الإطار الزمني لتفعيل الإستراتيجية



## تقديم

تحتل مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية أهمية كبرى باعتبارها تحدياً تواجهه الدول والمنظمات والهيئات العربية، حيث واجهت الدول العربية معادلةً ليس من الهيئتين تحقيقها، تمثل في بلوغ التنمية المستدامة من جهة و توفير الأمن والسلم الاجتماعي لشعوب المنطقة من جهة أخرى، وهو ما يرتبط بمسألة تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمكين الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية.

وتعتبر المشاركة الاقتصادية الفاعلة للمرأة العربية، أحد الاهتمامات الرئيسية لمنظمة العمل العربية، حيث يبدأ تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي السياسي للمرأة بالنهوض بشروط وظروف عملها وتوفير بيئة العمل اللائقة واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تكافؤ الفرص في سوق العمل دون تمييز. وفي إطار رؤية المنظمة التي تقوم على ارتباط قضايا العمل بمضامين وآليات التنمية وإدراكيها لتحديات التنمية المستدامة وضرورة إشراك النساء فيها ليكنّ عنصراً فاعلاً في عملية البناء؛ تأتي الحاجة إلى صياغة وإعداد إستراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030.

تسق هذه الإستراتيجية مع ما تضمنه دستور منظمة العمل العربية والميثاق العربي للعمل من ترسیخ قيم المساواة وتكافؤ الفرص بين العمال دون تمييز، وتتفق توجهاتها مع ما جاء في اتفاقيات العمل العربية الخاصة بالمرأة العاملة.

وقد انتهجهت عملية إعداد الإستراتيجية منهجاً علمياً يُسند إلى المعطيات



والبيانات الإحصائية والتقارير المتعلقة بواقع عمل المرأة العربية ومشاركتها في عملية التنمية، كما استندت إلى توصيات لجنة شؤون عمل المرأة العربية ومضامين البحوث والدراسات والأنشطة التي عقدتها منظمة العمل العربية والتي تتعلق بقضايا المرأة العاملة، كما تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في الإستراتيجيات العربية الوطنية لتمكين المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية وتعزيز مشاركتها في أسواق العمل وذلك عبر تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لدعم حقوق المرأة العاملة وحمايتها من كافة أشكال التمييز وتحت كل الأطراف المعنية بقضايا المرأة العاملة إلى أن تبذل جهودها في إطار من التكامل والتعاون لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وتتضمن الإستراتيجية مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها التنموية وفقاً لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتدعم المنظمة جميع الأطراف الفاعلة والمعنية بقضايا المرأة العاملة إلى توظيف الموارد والإمكانات المتاحة لتنفيذ توجهات هذه الإستراتيجية.

**فائز علي المطيري**

**المدير العام**

منطقات الاستراتيجية

تحقيقاً لما ورد في دستور منظمة العمل العربية من أحقية جميع البشر في السعي وراء فاهيتهما المادية والروحية في حرية وتكافؤ وعدالة، وانعكاس ذلك على قضايا عمل المرأة.

و عملاً بما نص عليه الميثاق العربي للعمل في مادتيه الأولى والعالسة بأن هدف الدول العربية يتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة فيها وأهمية توحيد شروط وظروف العمل كلما أمكن ذلك. واتساقاً مع ما جاء في اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالمرأة العاملة وبحقها في الحماية الاجتماعية والحماية من الاستغلال الاقتصادي والمساواة وتكافؤ الفرص.

وإيمانًا بأهمية دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبأهمية تمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء في الوطن العربي.

وادرأً لانعكاسات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة على أسواق العمل وعلى علاقات وأشكال العمل وما رافقها من آثار سلبية في مجالات التشغيل والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتتأثر ذلك على بعض الفئات خاصة النساء وهو ما يتطلب تكاتف جهود أطراف الإنتاج في المنطقة العربية لتمكينهن وتعزيز مشاركتهن في البناء التنموي.



وتنفيذًا للقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة والأربعين (القاهرة، 9-16 إبريل / نيسان 2017) والخاص بالبند الثامن من جدول أعماله وعنوانه "تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة".

وعملًا بالتوصية الصادرة عن لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها السادسة عشر (الغردق، فبراير / شباط 2018) حيث نصت على "دعوة منظمة العمل العربية إلى اتخاذ اللازم نحو اصدار إستراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة تتضمن السياسات والخطط والآليات التنفيذ والمتابعة لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" وسعيًّا لتحقيق متطلبات الاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بعمل المرأة وفي مقدمتها:

- اتفاقية العمل العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
- اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة).
- اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 100 لسنة 1951 بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 111 لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 156 لسنة 1981 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 183 لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة.

- 
- ✓ اتفاقية العمل الدولية رقم 189 لسنة 2011 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.
  - ✓ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).
  - ورغبة في تحقيق أهداف منظمة العمل العربية في تطوير تشريعات العمل في المنطقة العربية وفي حث البلدان العربية على:
    - ◆ بذل الجهد وتوفير إمكانات المتاحة للحد من هشاشة وضعف استقطاب العمالة النسائية.
    - ◆ تنمية عمل المرأة وحمايتها من أجل تدعيم مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
    - ◆ دعم مساهمة المرأة العربية العاملة في التنمية وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية.
    - ◆ العمل على توفير المزيد من الحماية الاجتماعية للمرأة العربية العاملة.



## رؤية وأهداف الإستراتيجية

### الرؤية

بحلول عام 2030 ستُكفل الدول العربية للمرأة الحق في العمل اللائق والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة دون تمييز في إطار التنمية المستدامة.

### الرسالة

إن ضمان مشاركة المرأة العربية في كافة المجالات يبدأ بالقضاء على كافة أشكال التمييز وتوظيف كافة الإمكانيات المتاحة للتمتع بالحق في العمل اللائق والمشاركة في بناء تنمية عادلة ومستدامة.

### الهدف الاستراتيجي

تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وال المؤسسية)

### الأهداف الفرعية

- ① وضع وتطوير إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوق المرأة العاملة يعمل على حمايتها من مختلف مظاهر التمييز.
- ② زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة ودعم قدرتها التنافسية في أسواق العمل العربية وتعزيز دورها الاجتماعي.
- ③ تطوير وتعزيز التناول الإعلامي لأهمية المشاركة الاقتصادية للنساء ودورهن في بناء التنمية المستدامة.



## محاور عمل الإستراتيجية

المحور الأول : الإطار التشريعي والمؤسسي

المحور الثاني : الإطار الاقتصادي والاجتماعي

المحور الثالث : الإطار الإعلامي والتوعوي



## المحور الأول

### الإطار التشريعي والمؤسسي

إن تمكين المرأة لن يتحقق سوى بتوفير إطار تشريعي ومؤسسي يعزز المساواة ويعمل على إلغاء كافة أشكال التمييز ويضمن المشاركة السياسية والمجتمعية ويحميها من الفقر والتمييز، حيث تواجه العديد من النساء العربيات عوائق قانونية ومؤسسية ومجتمعية تُضعف من مشاركتهن الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وترتبط أساساً بـ:

#### ١. ضعف سياسات تكافؤ الفرص في أسواق العمل العربية

رغم أن تشريعات العمل في أغلب الدول العربية تنص على المساواة في شروط وظروف العمل، إلا أن الواقع قد يعكس تفاوتاً في مستوى الدخل وعدم تساوي الأجر للعمل المتماثل ولا تزال بعض أسواق العمل العربية تعامل بتفاضلية في التوظيف والترقي ونوعية الوظائف المعروضة للنساء وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار.

### الأهداف

- تحقيق تكافؤ الفرص في سوق العمل من خلال تعزيز المنظومة التشريعية والمؤسسية الخاصة بالمرأة العاملة.
- تطوير التشريعات الناظمة لعلاقات العمل بما يتاسب مع المتغيرات الراهنة وتؤثراتها على وضع المرأة العربية في سوق العمل.

## السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تفعيل التشريعات المعنية بالمساواة وعدم التمييز في شروط وظروف العمل وتوفير بيئة عمل لائقة بالمرأة تحميها من الاستغلال الاقتصادي وتقوم على تكافؤ الفرص.
- ايجاد آليات قانونية لمتابعة مدى الالتزام بعدم التمييز في الأجور عن العمل ذي القيمة المتساوية في كافة القطاعات.
- دعم مشاركة المرأة العاملة في التنظيمات النقابية من خلال رفع وعيها القانوني بحقوقها الأساسية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية ومعايير العمل العربية والدولية.
- تطوير التشريعات في مجال المساواة في التدريب والتعليم المهني والتكنولوجي وذلك بتوفير المراكز الضرورية للتدريب المهني بجميع المناطق بما في ذلك المناطق النائية.
- وضع قوانين ناظمة تعتمد على آليات تقييم لعمل المرأة المنزلي غير المأجور وإدماجه في حسابات الدخل القومي وما يترتب عنه من حقوق التأمينات والحماية الاجتماعية.
- بناء إطار قانوني يتناسب مع علاقات العمل المرنة في إطار الأنماط الجديدة للعمل، مع المحافظة على الحقوق الأساسية للعمال.
- تعزيز وتفعيل دور جهاز تفتيش العمل ودعم قدرات مفتشي العمل لضمان الرقابة على تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بشروط وظروف وبيئة عمل المرأة ودعم أحجمزة التفتيش بكوادر نسائية.



## ② منظومة الحماية الاجتماعية

يؤدي ضعف المساواة بين الرجل والمرأة في العمل إلى فجوات بينهما تحول دون التمتع بالحماية الاجتماعية الكافية وخاصة فيما يتعلق ببعض التعويضات الممنوحة، وتنوع أسباب الفجوة لتشمل التفاوت في التوظيف ونوعية العمل مدفوع الأجر وساعات العمل الأقل للنساء.

### الأهداف

- إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بما يقدم الضمانات الكاملة لشمول المرأة العاملة .
- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للعاملات في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع غير المنظم.

### السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- مواءمة تشريعات الحماية الاجتماعية مع معايير واتفاقيات العمل العربية والدولية ذات العلاقة بحماية المرأة العاملة.
- اعتماد طابع المرونة في وضع التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان ملائمة الحقوق التأمينية التي تقدم للمرأة.

● حتى أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية إلى المصادقة على الاتفاقيات التي

لم تصادق عليها بعد، ومنها:

- اتفاقية العمل العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
- اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة".



اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستويات الأدنى للتأمينات الاجتماعية.

اتفاقية العمل العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن الصحة والسلامة المهنية.

اتفاقية العمل العربية رقم 14 لسنة 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية.

● توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية لتشمل المرأة الريفية والبدوية والمسنة والمغيرة وكذلك العاملات في القطاع غير المنظم والعمالة الموسمية والمؤقتة والنساء ذوات الإعاقة باعتبارهن أكثر فئات المجتمع حاجة للحماية الاجتماعية، وذلك من خلال :

◆ استحداث أنظمة جديدة ومبكرة تلائم أوضاعهن.

◆ وضع معايير موحدة لمختلف الفئات المكونة للقوى العاملة تشمل العاملات في كل القطاعات وذلك بهدف توفير الأمان والاستقرار أيًّا كانت نوعية العمل أو مكانه أو مجاله.

◆ العمل على إدماج الفئات النسائية في أنظمة التأمين وفق برنامج زمني يراعي الأولوية وإمكانات كل دولة وفقاً لوضعها الاقتصادي والاجتماعي.

◆ إيلاء قضايا التأمين الصحي وتأمين البطالة الاهتمام الكافي باعتبارها أساساً لشمولية الحماية الاجتماعية وعدالتها .

● دعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية للتنسيق فيما بينها والاستفادة من التجارب والمارسات الجيدة والخبرات الناجحة في مجال تحديث وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية المختلفة وملاءمتها لقضايا المرأة العربية العاملة.



- إنشاء صناديق للتعويض عن فقدان العمل والتفريق بين بطاله حديثات التخرج وبين المسرحات لأسباب اقتصادية وتكون هذه الصناديق مستقلة عن مؤسسات الحماية الاجتماعية ويتم تمويلها بشكل ثلثي من أصحاب الأعمال والعمال والحكومات.
- وضع سياسات استثمارية رشيدة لاستثماراحتياطات أموال الضمان الاجتماعي بما يحقق الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي ويساعد في النهوض بعمل المرأة كرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### ③ العنف ضد المرأة في مواقع العمل

يتخذ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في العمل، سواء في مكان العمل الفعلي أو في الطريقة من وإلى العمل، أشكالاً متعددة، وتكون له آثاراً سلبية على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى إنتاجية العمل، كما ترتب على العنف تكلفة اقتصادية تتحملها المرأة والمؤسسة والدولة على حد سواء، وهو ما يطرح على حكومات الدول العربية العديد من التحديات لمواجهة هذه الظاهرة.

#### الأهداف

- حماية المرأة العاملة من كل أشكال العنف في مواقع العمل ومظاهر التمييز التي تحول دون مشاركتها الفعلية في التنمية وتوفير البيئة الآمنة للعمل.
- إشراك النساء في كافة مستويات صنع القرار من رسم السياسات ومراجعة التشريعات ووضع البرامج المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة.

#### السياسات والإجراءات العامة

- دعوة الدول العربية للعمل على:
- حتى كافة الجهات المعنية بشئون المرأة إلى التنسيق مع الم هيئات التشريعية لوضع وتفعيل منظومة قانونية لحماية المرأة العاملة من العنف والتمييز، تتماشى مع ما ورد بالاتفاقيات العربية والدولية المعنية بالمرأة.
  - تعزيز دور المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا المرأة واستحداث خطط وطنية لحماية المرأة من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.



- تعزيز وتبني تشريعات وطنية ملزمة لمعاقبة مرتكبي العنف ضد المرأة، وتوفير بيئة العمل الآمنة لحماية النساء من كل مظاهر العنف، ووضع إطار مؤسسي وآليات وطنية لحماية المرأة ضحية الانتهاكات في مجال العمل وحماية خصوصيتها من كل أشكال التهديد.
- إشراك المرأة في وضع آليات مراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والسياسات المتعلقة بحمايتها من كل أشكال العنف بما في ذلك العنف الاقتصادي.
- تعزيز التعاون والشراكة بين مختلف المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وأطراف الإنتاج لوضع خطط وطنية وقومية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بهدف تعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيدين الوطني والعربي.
- العمل على مقاومة الاتجار بالبشر ومتابعة الأوضاع القانونية لشركات الهجرة للتأكد من فرص العمل التي توفرها للفتيات خارج بلدانهن بهدف حمايتهم من الاستغلال الجنسي.



## المحور الثاني

### الإطار الاقتصادي والاجتماعي

رغم الانجازات والمكتسبات التي تحققت في العقود الأخيرة، لا تزال معدلات التنمية في بعض البلدان العربية تتأثر بضعف المشاركة الاقتصادية والمجتمعية للمرأة، ذلك لأن النساء ما زلن يواجهن صعوبات في الاندماج في أسواق العمل وفي المجتمع بصفة عامة، وتعد مظاهر عدم المساواة والتمييز في مجالات التعليم والوصول إلى الموارد الاقتصادية وتحديات الاندماج في أسواق العمل أهم الأسباب التي تعمق الفقر بين النساء، وقد أسمحت القوانين الداعمة لحقوق المرأة في تعزيز استقلاليتها الاقتصادية وتحسين نوعية حياتها ومواجهتها ظواهر الأممية وتأثيرها على مجتمعاتها العربية.

### البعد الاقتصادي

#### ١ التدريب المهني والتكنولوجيا شرط أساسى للمشاركة الاقتصادية للمرأة

يعتبر التعليم والتدريب المهني والتكنولوجيا أحد الركائز المهمة التي تبني عليها المشاركة الاقتصادية للنساء، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة وتأثيرها على ظهور أنماط جديدة من العمل.

### الأهداف

- تعزيز القدرة التنافسية للمرأة العربية في أسواق العمل من خلال البرامج التدريبية الموجهة نحو المهن والوظائف في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- ضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب المهني والتكنولوجي.



## السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تطوير مراكز التدريب المهني والفنوي وتوفير الدوافر للمؤسسات الصناعية للتدريب وتأهيل المرأة في المهن التي كانت غير متاحة لها، وإتاحة مجالات جديدة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والفنية على أعلى المستويات.
- تعديل البرامج التدريبية والتركيز على التعليم الإبداعي الرقمي باعتباره أكثر ملائمة للعمل في الاقتصادات المستدامة.
- اعتماد مقاومة النوع الاجتماعي في معالجة طلبات التدريب المهني.
- مراجعة منتظمة التدريب بما يمكن النساء من مواكبة تطور اقتصاد المعرفة.
- تطوير مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي وفقاً للتصنيفات الدولية المعتمدة مما يسهل عملية تحديد وإعداد الميزانيات الخاصة بالتدريب المهني وتنفيذ البرامج الرامية إلى زيادة إسهام المرأة في العمل.

## ٢. الاقتصاد الرقمي وتحديات الإدماج المهني للنساء

يمثل الاقتصاد الرقمي فرصة لتوفير أشكال عمل جديدة يمكن أن تقلص من الفجوة بين فرص الرجل والمرأة في سوق العمل وزيادة النمو الاقتصادي الإجمالي بما يمثله ذلك من استحداثات فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار، غير أن الهوة الرقمية بين الجنسين تشكل عائقاً رئيسياً أمام استفادة اقتصادات المنطقة العربية من كل منافع التغيير التكنولوجي بشكل أمثل.

### الأهداف

- إدماج النساء في اقتصاد المعرفة لمواكبة التحديات التي تفرضها الأنماط الجديدة للعمل وتغيرات سوق العمل العربية.
- دعم الاقتصاد الرقمي ووضع خطط إستراتيجية تعمل على تنمية الثروة البشرية وخاصة من النساء للاستجابة لمتطلبات سوق العمل في هذا المجال.

### السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تيسير نفاذ النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة في المناطق النائية.
- تعزيز رأس المال البشري وتنميته خاصة في صفوف النساء لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات في عالم العمل وظهور أنماط جديدة للعمل.
- تهيئة البنية التحتية وتطويرها لتسهيل توسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإتاحتها للجميع دون تمييز.



- الاستثمار في مشاريع تعتمد العمل عن بعد لتقلص من بطالة المرأة وخاصة في المناطق ذات مؤشرات التنمية المحدودة والضعيفة.
- إعتماد تشريعات تكافح التمييز ضد المرأة في مجالات العمل المعرفية ومن ثم إعمال العدالة في توزيع فرص العمل في الصناعات المعرفية.

## ③ العمالة النسائية في القطاع غير المنظم

يشمل العمل غير المنظم العاملات بأجر في قطاع الزراعة وفي بعض الصناعات الصغيرة، ويتصف هذا القطاع بشاشة العمل حيث يوفر وظائف غير نوعية، وغير مستقرة تفتقر لشروط العمل الألفي كغياب التعاقد والتأمين الاجتماعي وغياب إجراءات حماية الصحة والسلامة المهنية وحق التنظيم النقابي.

### الأهداف

- متابعة التغيرات في الواقع وحجم القطاع غير المنظم في الدول العربية بهدف حماية العاملات فيه وصولاً إلى تنظيمه.
- الانتقال التدريجي إلى القطاع المنظم وإدماج النساء فيه ومعالجة مختلف المعوقات التي تحول دون ذلك.

### السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تطوير الأطر المؤسسية وتفعيل آليات الانتقال نحو القطاع المنظم ومكافحة أشكال العمل الهش للنساء.
- مد مظلة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل ليغطي كافة القطاعات بما في ذلك القطاع غير المنظم دون تمييز بين الجنسين.
- وضع معايير واضحة لتقدير ورصد المخاطر في القطاع الزراعي بما يساعد على رسم سياسات الحماية والوقاية من المخاطر الصحية خاصة فيما يتعلق باستخدام وتداول المبيدات بالنظر لتأثيراتها الصحية الخطيرة على العاملات في هذا القطاع وتطوير شبكة النقل العام الآمن في المناطق الريفية والناقية.
- انتهاج سياسات ضريبية عادلة تمكن صاحبات المشروعات الصغيرة من الانتقال إلى القطاع المنظم والتمتع بالحماية الاجتماعية.



## ٤ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي يحقق تكافؤ الفرص للجميع

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نمطاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، بحيث يكون الهدف تحقيق أفضل درجات المنفعة الاجتماعية وتنمية قيمة العمل والتوزيع العادل للمنافع وعدم قابلية الممتلكات وأدوات الإنتاج للتقسيم.

### الأهداف

- نشر الثقافة التعاونية في المجتمعات العربية وخاصة الفقيرة منها باعتبارها وسيلة لدمج النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير الحياة الكريمة للمرأة من خلال ترويج وتسويق منتجات التعاونيات النسائية ومنح الإعفاءات الضريبية الالزمة لتشجيع هذا القطاع.

### السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعديل التشريعات ليتم استيعابها وعدم عرقلتها، وحداث نماذج ابتكارية لتجارب جديدة تناسب المرأة وتعزز مشاركتها.
- تعزيز التعاون بين مختلف أطراف الإنتاج من الحكومات ومؤسسات أصحاب الأعمال ومؤسسات العمل لإدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية مع إيجاد آليات خاصة بالنساء.
- اعتماد إصلاحات في الأسواق المالية لاستيعاب شكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بإيجاد آليات تمويلية بديلة من بينها ضرورة وجود بنوك تعاونية.
- تعزيز دور المؤسسات والهيئات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للدفع نحو إنشاء التعاونيات النسائية وتقديم الدعم والتسهيلات الالزمة لإنجاحها.

## ⑤ رياضة الأعمال

يشكل القطاع الخاص محركاً أساسياً لضمان نمو اقتصادي مستدام في المنطقة، وتعد مساندة نمو رياضة الأعمال للنساء إستراتيجية فعالة لخلق فرص العمل وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، إلا أن معدلات رياضة الأعمال في أوساط النساء تعتبر منخفضة نسبياً في المنطقة العربية وبشكل متباوت من بلد لآخر.

### الأهداف

- زيادة معدلات مشاركة النساء في مشروعات القطاع الخاص.
- دعم صاحبات الأعمال وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية ودورهن في التنمية المستدامة.

### السياسات والإجراءات

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تيسير حصول النساء على الموارد الاقتصادية (الأراضي، القروض، الدخل المادي، التوظيف، وسائل النقل...الخ) والتحكم فيها لتعزيز قدراتهن وتطوير الأطر الوطنية لتنمية رياضة الأعمال النسائية وتسويق الفكر الابتكاري.
- وضع سياسات تدعم القطاع الخاص وتعزز دوره وتبني قوانين استثمار مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- إطلاق مبادرات التعاون مع الجمعيات الوطنية والإقليمية للنساء صاحبات الأعمال، وتسهيل التبادل حول الممارسات الرشيدة بين بلدان المنطقة العربية وبقية بلدان العالم.



- اصلاح القطاع المصرفي وتعزيز دوره في تقديم القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء، ليشمل هذا الدور عناصر التمويل والمعونة الفنية والمتابعة والتدريب والربط بمواقع التسويق.
- مراجعة السياسات والتشريعات بتقديم الامتيازات الضريبية في مجال ريادة الأعمال وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة التي تديرها النساء.
- الاهتمام بتحسين أوضاع النساء الفقيرات في القرى من خلال زيادة إمكانية تملّكهن أو استئجارهن للأراضي الزراعية.
- دعم البرامج في مجال ريادة الأعمال النسائية وتشجيع حاضنات الأعمال التي تعتمد الأنماط الجديدة للعمل.
- تحفيز المنظمات الدولية والإقليمية لدعم ورعاية وتمويل المشاريع الابداعية بين النساء خاصة تلك القادرة على خلق فرص العمل.
- توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات سيدات الأعمال لخدمة قضايا المرأة حتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره الاجتماعي المنشود.

## البعد الاجتماعي

### ① التعليم

أدى ضعف سياسات دعم التعليم العمومي وتفاوت نسبة الإنفاق والميزانية المخصصة له من بلد عربي لآخر إلى ارتفاع نسب الأمية في بعض بلدان المنطقة خاصة في صفوف النساء، حيث تناولت ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم، والتسرب المدرسي وهو ما يؤثر سلباً في مشاركتهن الاقتصادية، بالإضافة إلى تركز تعليم النساء في التخصصات الاجتماعية والأدبية مما يؤثر سلباً على نوعية الوظائف المتاحة أمامهن.

### الأهداف

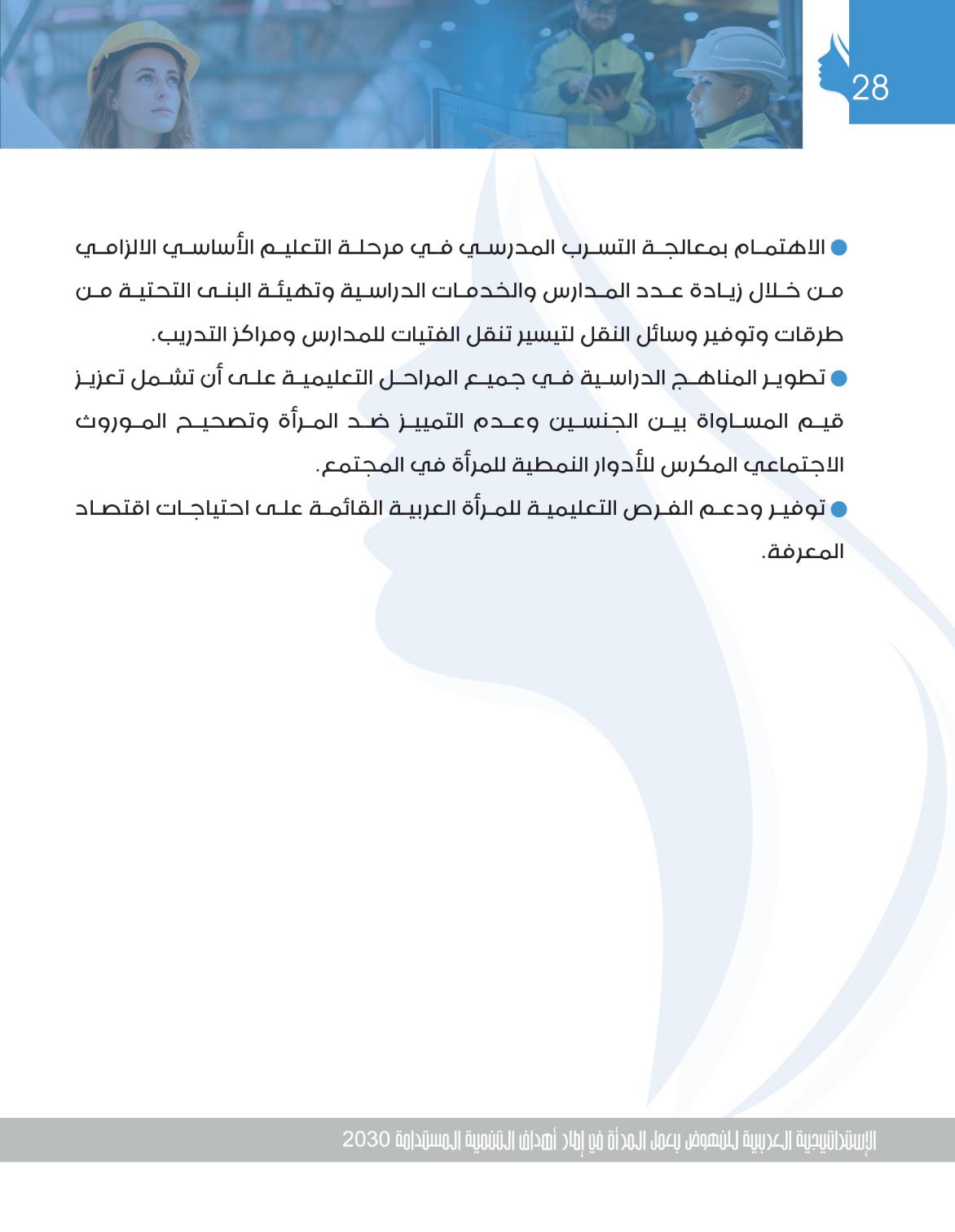
- القضاء على الأمية بين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.
- تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة من خلال تشجيع الفتيات على التعليم في التخصصات الحديثة المطلوبة لأسواق العمل.

### السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- سن التشريعات لإلزام أولياء الفتيات أو الأوصياء عليهن إن وجدوا بالحاجة بناطهم بالمؤسسات التعليمية خاصة في الأسر الفقيرة والريفية.
- منح الأولوية للإنفاق على تنفيذ إلزامية ومجانية التعليم للفتيات والفتىان في مرحلتيه الابتدائية والأساسية .



- 
- الاهتمام بمعالجة التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي الالزامي من خلال زيادة عدد المدارس والخدمات الدراسية وتهيئة البنية التحتية من طرقات و توفير وسائل النقل لتسهيل تنقل الفتيات للمدارس ومراكز التدريب.
  - تطوير المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية على أن تشمل تعزيز قيم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة وتصحيح الموروث الاجتماعي المكرس للأدوار النمطية للمرأة في المجتمع.
  - توفير ودعم الفرص التعليمية للمرأة العربية القائمة على احتياجات اقتصاد المعرفة.

## ٢ الفقر المؤثر: فقر الدخل وفقر القدرة

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة، ويشكل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعد واحداً من أكبر التحديات التنمية، وقد أصبح الفقر في العديد من المناطق ظاهرة يغلب عليها الطابع النسائي - وهو ما يدل على حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية - سواء تم تعريف الفقر بدلالة الدخل المتاح أو بدلالة فقر القدرة على اكتساب المهارات واستغلال الفرص.

### الأهداف

- الحد من الفقر بين الاناث وتعزيز الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان تمنع النساء بكافة الحقوق الأساسية في إطار من المساواة والعدالة.

### السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تقييم السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بهدف الحد من ظاهرة تأثير الفقر من خلال اعتماد مقاربة شمولية خارج برامج القروض الصغيرة وتوسيع الإمكانيات التي تصل إليها النساء لتعزيز قدرتهن الاقتصادية.
- تطوير التخطيط الوطني الذي يدعم الفقراء وي العمل على التعريف بإمكاناتهم وخاصة النساء مع اعتبار الفئات المستضعفة كموارد وطاقات وليس حواجز أمام النمو الاقتصادي.



- تطوير الإستراتيجيات الكفيلة بتحفيض المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات، عن طريق العدالة في الحصول على الخدمات والعمل على التمويل الصحي الذي يلعب دوراً محفزاً لاستدامة الخدمات الصحية.
- الاعتراف الكامل بالأعمال غير مدفوعة الأجر وتقديرها في حساب سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.

### المحور الثالث

#### الإطار الإعلامي والتوعوي

يعكس الإعلام في المنطقة العربية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وما يشهده من تغيرات بما لا يبعث أي مجال للشك في أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإعلام في التنمية الشاملة، فالإعلام من خلال وظيفته التنموية قادر على أن يصنع مناخاً من الأمان والثقة لدى المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية و يجعلها تعمل في اتجاه بناء التنمية المستدامة أو العكس ، وقد تدّعمت هذه الوظيفة خاصة في السنوات الأخيرة حيث تم التركيز على الدور المهم الذي تلعبه المرأة العربية في عملية التنمية، فالإعلام بإمكانه أن يسلط الضوء على مكامن الضعف والقوة للسياسات التنموية في المنطقة و يقوم بالدور التوعوي في التعريف بقضايا المرأة العاملة.

لقد تطورت وسائل الاتصال الحديث وأصبح لها دوراً فاعلاً في مجتمعاتنا وهو ما يدعو إلى الاهتمام بها ودعمها لتقديم الرسائل الإيجابية والترويج للثقافة المساواة ومكافحة التمييز من خلال تقديم خطابات إعلامية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

#### ① حقوق المرأة في تشريعات العمل والحماية الاجتماعية

سجلت السنوات الأخيرة تنامي الاهتمام بحقوق المرأة بشكل عام والتشريعات المنظمة للعملية النسائية بشكل خاص، ومع انخفاض الوعي بتلك الحقوق داخل الأوساط النسائية نفسها، فإن الأمر يستلزم استثمار الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في رفع الوعي القانوني بحقوق المرأة العربية.



## الأهداف

- تعزيز الاهتمام الإعلامي بوضع النساء في سوق العمل وبدورهن الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية.
- تعزيز دور الإعلام العربي في نشر ثقافة المساواة ونبذ العنف ضد المرأة.

## السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تكثيف الاهتمام الإعلامي بالتشريعات الوطنية والمعايير العربية والدولية والآليات التي تحمي النساء من التمييز في مجال المشاركة الاقتصادية.
- القيام بحملات تبث في وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بخطورة العنف الممارس ضد النساء في مواقع العمل.
- نشر ثقافة الحماية الاجتماعية من خلال وضع برامج توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة لتنوير صاحبات الأعمال والعاملات بالقطاع غير المنظم بحقوقهن التأمينية وتحفيزهن للانتقال التدريجي للقطاع المنظم.
- إنشاء موقع إلكتروني رسمي خاص بأطراف الإنتاج في كل بلد توفر أحدث القوانين والبيانات الدقيقة وتتضمن نفاذ الإعلاميين إليها.

## ٢- المشاركة الاقتصادية وسياسات العمل

أولت أطراف الإنتاج في الدول العربية اهتماماً بالدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام الاقتصادي، خاصة في تسليط الأضواء على واقع المشاركة الاقتصادية للنساء وعلى أهمية إشراك الإعلاميين في وضع الخطة التنموية وفي رسم السياسات المستجيبة النوع الاجتماعي ذلك أن تعزيز دور الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية يظل أحد الرهانات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الأهداف

- النهوض بالإعلام الاقتصادي والتنموي وتعزيز دور المؤسسات الإعلامية في الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة وإسهام المرأة العاملة فيها.
- تنسيق العمل الإعلامي العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة المستجيبة النوع الاجتماعي.

### السياسات والإجراءات العامة

- دعوة الدول العربية للعمل على:
- إلى إشراك الفاعل الإعلامي العربي في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم سياسات العمل المحفزة على إدماج المرأة بأسواق العمل العربية.
  - الترويج الإعلامي لمشاركة النساء في مجال ريادة الأعمال وبث رسائل إعلامية مطمئنة ومشجعة للاستثمار.
  - التسويق الإعلامي للمبادرات التنموية والاستثمارات النسائية العربية الناجحة وتعيميمها، والتوعية بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.
  - النهوض بالإعلام الاقتصادي ليقوم بدوره التوعوي حول نماذج تنموية جديدة لمكافحة الفقر والبطالة كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره قطاعاً يحقق التنمية المستدامة والعادلة للنساء.
  - تعزيز اهتمام الإعلام العربي بقضايا المرأة العاملة وذلك بالتركيز على سياسات التشغيل والبطالة وتشريعات العمل.



### ③ تعزيز دور المنظومة الإعلامية

يعتبر انخراط الدول العربية في الخطة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 فرصة للتطوير المؤسسي والتشريعي للإعلام العربي، وبناء إعلام تنموي عربي وتعزيز دور الإعلاميين وتأهيلهم في مختلف القضايا التنموية وأهمها تلك المستجيبة النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تأدية رسالتهم في نشر ثقافة المساواة ودعم قضايا المرأة العربية العاملة.

#### الأهداف

- إصلاح المنظومة الإعلامية العربية وبناء إعلام اقتصادي مستجيب النوع الاجتماعي.
- تكوين كوادر إعلامية عربية قادرة على الترويج لثقافة المساواة.

#### السياسات والإجراءات العامة

- دعوة الدول العربية للعمل على تعزيز التنسيق العربي لاستحداث مناهج تعليمية وشهادات متخصصة في الإعلام التنموي القائم على مقاربة النوع الاجتماعي تعتمدها كليات ومعاهد ومؤسسات التدريب الإعلامي بالدول العربية.
- تفعيل آليات الإشراف على قطاع الإعلام العربي وتنظيمه من حيث ضوابطه القانونية والسياسية، والإشراف على متابعة مضمون الخطاب الإعلامي بما ينبد ثقافة العنف والتمييز ويرسخ ثقافة المساواة.
- الترويج الإعلامي لثقافة العمل الحر، ودعم فكرة المبادرة الخاصة للمرأة كحل للتغلب على البطالة التي تشكل النساء نسبة كبيرة فيها، خاصة صاحبات الشهادات الجامعية.

- 
- إعداد دليل عربي للممارسات الإعلامية الجيدة يرتكز على مبدأ المساواة وعدم التمييز لفائدة العاملين بقطاع الإعلام العمومي والخاص.
  - التنسيق بين مختلف أطراف الإنتاج العربية لدعم مؤسسات الإعلام في وضع خطط تأهيلية وتنمية قدرات الأساتذة والمدربين المهنيين العرب في مجال الإعلام التنموي والاقتصادي المستجيب للنوع الاجتماعي.
  - دعم تمويل قطاع الإعلام العمومي ورفع الميزانيات المخصصة له بما يخدم قضايا التنمية والعدالة والمساواة وتأهيل العاملين والعاملات باعتبار النقص الحاصل في عدد الإعلاميين المتخصصين في الشأن الاقتصادي وضعف التكوين المهني في هذا المجال.
  - دعوة وسائل الإعلام العربية إلى تبني إستراتيجية إعلامية في مجال الهجرة تهدف إلى تعريف المرأة العربية العاملة في المهاجر بحقوقها وواجباتها، وإبراز الكفاءات العربية المهاجرة وتصحيح صورة المرأة العربية المهاجرة لدى الرأي العام في دول المهاجر.



## المستهدفوون

تستهدف الإستراتيجية جميع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب القرار (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) مؤسسات معنية بشؤون المرأة، البرلمانيين، المنتخبين المحليين، الإعلاميين والفاعلين الاقتصاديين، الباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل ومكونات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية، الجمعيات الإنتاجية القطاعية...).

### آليات المتابعة والرصد

لضمان تحقيق أهداف الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة، يوصى بوضع آلية للرصد والمتابعة والتقييم وتصريح المسار عند الضرورة وهو ما يدعو الدول العربية إلى اتباع الآليات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار موارد وإمكانات كل دولة في تنفيذ ذلك:

### على المستوى العربي

- وضع بند دائم على جدول أعمال لجنة شؤون عمل المرأة العربية يتعلق بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية في الدول العربية.
- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في الرصد والتقييم والمتابعة.
- تعزيز العمل العربي المشترك في مجال متابعة التقدم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المعنية بتمكين المرأة من خلال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بشؤون عمل المرأة العربية.
- بسط قنوات الاتصال بين مختلف الشركاء الاجتماعيين في الدول العربية.



لتبادل نتائج الدراسات والتقارير المساعدة في تقييم ومتابعة حسن تنفيذ الإستراتيجية وفقاً لإمكانات كل دولة.

- تنظيم ندوات وورش تقييمية مرحلية لمدى تنفيذ أهداف الإستراتيجية بحضور مختلف الفاعلين المعنيين بقضايا المرأة والشركاء الاجتماعيين والخبراء في الدول العربية والوقوف على الصعوبات التي تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة.

### **على المستوى الوطني**

- اعداد تقارير متابعة دورية من قبل الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية.

- تبني آليات للرصد والمتابعة والتقييم على المستوى الوطني تستند إلى المعلومات والبيانات والآليات الرصد ويتم تطويرها بشكل مستمر مع تطور المؤشرات والبيانات الوطنية.

- استثمار البيانات والمعلومات حول أسواق العمل والعملة النسائية بما يخدم تحقيق أهداف الإستراتيجية.

- تنسيق الجهد بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني لحسن تنفيذ الإستراتيجية.

- تشجيع الشراكة الفاعلة للقطاع الخاص ومنحه البرامج المحفزة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية.

- الاستفادة من مختلف التقارير والدراسات والبيانات الصادرة عن منظمة العمل العربية لبناء مؤشرات دقيقة تخص عمل المرأة.

### **الإطار الزمني لتفعيل الإستراتيجية**

يببدأ العمل بهذه الإستراتيجية اعتباراً من تاريخ إقرارها من مؤتمر العمل العربي إلى حدود سنة 2030 وفقاً لأهداف التنمية المستدامة وحسب خصوصية وأولويات كل بلد عربي وموارده المتاحة.



لتحميل كتاب  
الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة  
في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030  
نسخة الكترونية

١- اتصال الجهاز المستخدم بالإنترنت.

٢- تحميل التطبيق المجاني اللازム لتشغيل البطاقة وهو:



٣- توجيه كاميرا الهاتف الذكي (SMARTPHONES) أو كاميرا الكمبيوتر اللوحي (TABLETS) من خلال التطبيق المجاني (BARCODE SCANNER).

٤- عمل (SCAN) على (QR CODE)، ومن خلاله يتم الدخول على موقع المنظمة وإجراء عملية التحميل.



إصدارات  
2019

## منظمة العمل العربية

7 ميدان المساحة – الدقي  
ص.ب: 814 القاهرة  
الرمز البريدي 11511

الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة  
في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

📞 (+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31

📠 (+2 0 2) 374 84 902

✉️ alo@alolabor.org

🌐 www.alolabor.org

